

مؤشر نوعية النمو في البلدان النامية : مقترح
ورقة عمل صادرة عن صندوق النقد الدولي من إعداد ملاجلا وآخرون
مراجعة وتعقيب

الدكتور أحمد إبراهيم علي

تعريف مختصر: البحث الذي نتناوله في هذه المراجعة بعنوان "مؤشر نوعية النمو للبلدان النامية: مقترح" جاء ضمن سلسلة أوراق العمل التي يراها صندوق النقد الدولي، وصدر عن قسم أفريقيا ضمن الصندوق في ايلول ٢٠١٤ وأعدته ثلاثة باحثين (*). ويحاول المؤشر المقترح تقييم النمو بذاته أي إسهامه في الارتقاء العام، وكيفية الانتقال على مسار التطور وليس المستوى الذي وصله البلد المعني في مضمار اللحاق مثل مؤشر التنمية البشرية المستدامة. ويتكون المؤشر من مركبتين هما النمو الاقتصادي والنتائج (الإنجازات) الاجتماعية بنفس الوزن لكل منهما النصف. وقد ضم إلى التعليم والصحة ، في مقدماته النظرية ، ابعادا اخرى مثل الاستقرار السياسي و نوعية المؤسسات. وفي الجانب الاقتصادي، الأنفاق المتجه للقراء والاستقرار الكلي و تطور القطاع المالي و الجاذبية الدولية للاقتصاد المعني بدلالة الاستثمار الأجنبي المباشر. و لكنه في مرحلة القياس، كما سيتضح، اختزلها في الجانب الاجتماعي إلى التعليم و الصحة، وفي الاقتصاد إلى النمو وصافي الصادرات و تنوعها.

ولا يعد هذا البحث جديدا في اهتمامه، إذ يؤكد التحفظ، الذي بدء من سبعينات القرن الماضي، على النمو الاقتصادي من زاوية مضمونه الاجتماعي ودوره في التحسين الشامل لحياة الجميع، وقد وصل ذروته في الدعوة إلى " التنمية البشرية المستدامة". ويتبنى المقترح الذي بين ايدينا مبدا الاحتواء Inclusiveness أو عدم التهميش بأنه مكون ضروري لأية استراتيجية ناجحة للنمو. وهو مما يتبادر عادة إلى الذهن وموجود في النسق المعياري Normative للمجتمعات المعاصرة. وفي التقديم لمقترحهم راجع الباحثون محاولات سابقة لتعريف عدم التهميش أو الاحتواء الشامل بالقرائن الدالة عليه، وبعد ملاحظة المشتراك اقتنعوا بأن نوعية النمو تعبير يجمعها.

المقدمات النظرية: التكافؤ والمساواة أمام الفرص وحماية العاملين وسواهم في خضم التحولات والبطالة، تلك عناصر في تعريف النمو "الجيد". و أيضا سرعة النمو، وقاعدته العريضة التي تغطي قطاعات الاقتصاد بمختلفها واستدامته، هي خصائص مطلوبة في النمو لأنها تساعد على احتواء الجزء الأكبر من القوى العاملة للانتفاع من هذه العملية. لكن المقترح الجديد يؤكد أهمية سرعة النمو و دوامه في تعريف النمو ذي النوعية الجيدة إلى جانب إنه صديق للمجتمع. و يبدو هذا التوجه معبرا عن شدة الإحساس بالحاجة إلى النهوض بالإمكانات الاقتصادية للضرورات العملية. بمعنى ان النمو المرتفع في الأمد البعيد هو شرط ضروري لتحقيق تحسن دائم في أوضاع المجتمع.

لقد تأسس المقترح على خلفية تحليلية وافية أنجزتها دراسة سابقة(١) عام ٢٠١٣ عن أفريقيا جنوب الصحراء، و قد وفرت مؤشرات مهمة عن وتائر النمو وإسهام القطاعات فيه ومصادر الطلب الكلي وجوانب من التنمية الاجتماعية، و تعبير نوعية النمو كان عنوانا للدراسة السابقة، والتي عرفت النمو المرتفع ما يزيد على ٤ بالمائة سنويا في متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد. و تبعا لذلك مع نمو السكان بمعدل ٣ بالمائة تقتضي هذه الصفة الأ يقل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي عن ٧ بالمائة سنويا، وهذا المؤشر

ليس بالجديد فقد اعتمده العراق للخطة ١٩٧٠ - ١٩٧٤، وكان القول بمضاعفة الناتج في عقد من الزمن شائعا آنذاك.

و مثلما يختلف المقترح الجديد عن المؤشر المركب للتنمية البشرية المستدامة، كذلك هو يغير كثيرا ما قدمه سترن و زملاؤه، هذا العام ٢٠١٤، لقياس التقدم الاجتماعي

(10-5 pp , 2). و ينحصر مقترح سترن وصحبه في المضمون الاجتماعي الصرف و يعرف التقدم الاجتماعي : بقدرة المجتمع على الوفاء بالاحتياجات الأساسية لمواطنيه؛ و إقامة المراكز الأساسية التي تسمح للمواطنين والمجموعات السكانية بتحسين وإدامة نوعية حياتهم؛ و خلق الشروط من أجل وصول جميع الأفراد إلى إمكاناتهم القصوى. وهذه اللغة ليست غريبة على ادبيات الأحزاب السياسية في المنطقة العربية إذ بشرت بها قبل عقود.

وحيدت دراسة سترن القياس من جهة النتائج و ليس المدخلات لأن الأخيرة قد يختلف بشأنها، و تتفاوت السياسات في سبل الوصول إلى الهدف و لذلك رجح القياس من زاوية النتائج. وذهب إلى الأبعاد الفرعية لمكونات التقدم الاجتماعي وهي:

احتياجات الإنسان الأساسية: الغذاء و العناية الصحية الأساسية؛ الماء الصالح للشرب و الصرف الصحي؛ السكن؛ الأمن الشخصي.

مراكز الحياة الطيبة: الوصول إلى المعرفة الأساسية (التعليم)؛ الوصول إلى المعلومات و الاتصالات؛ الصحة و العافية؛ الاستدامة البيئية (Ecosystem Sustainability).

الفرص: الحقوق الشخصية؛ الحرية الشخصية والاختيار؛ التسامح و الاحتواء؛ الوصول إلى التعليم المتقدم. و قد استخدم سترن وجماعته التحليل العائلي Factor Analysis لتحديد أوزان العناصر لكل مكون، اما المكونات الثلاثة فقد اعطاها اوزانا متساوية مسبقا.

بناء المؤشر المقترح لنوعية النمو: ونعود لتفحص مقترح قياس نوعية النمو موضوع هذا التعقيب، والمؤشر واضح بسيط يتألف من مكونين رئيسيين هما أساسيات النمو والنتائج الاجتماعية له. وعناصر مكون أساسيات النمو هي: القوة؛ التذبذب؛ التركيب القطاعي أي إسهام القطاعات في النمو؛ تركيب الطلب النهائي بمعنى إسهام كل من الاستهلاك و الاستثمار والصادرات في نمو الطلب الكلي. و النتائج الاجتماعية في عنصرين: الصحة؛ و التعليم.

و تقاس قوة النمو بمعدل نمو متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد. و يعبر عن التذبذب بنسبة الانحراف المعياري للنمو على متوسط معدل النمو، و الاستقرار مقلوب هذا المقياس.

اما المصادر القطاعية للنمو والتي تعكس بعدا مهما في الاستراتيجيات الاقتصادية للدول النامية والناهضة ومنها خاصة البلدان النفطية، فقد أستعيز عنها بتنوع الصادرات لأن الصادرات في رأيهم مرآة التنوع الاقتصادي. و يعبر عن تنوع الصادرات بالمقياس الشائع و هو مجموع مربعات الحصص النسبية للقطاعات (المجموعات السلعية) في الصادرات والذي يسمى مؤشر هرفيندال -هيرشمان -Herfindahl

Hirschman index . ومن جهة مكونات الطلب النهائي أيضا اهتم الباحثون بالمقارنة بين المصادر المحلية في مقابل الأجنبية للطلب لينتهي الأمر إلى نسبة صافي الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي. وهكذا

يتضح ان المقترح يرجح معدلات نمو مرتفعة ومستقرة مع تنويع الصادرات و التوجه إلى الخارج و كأنه يتبنى استراتيجية النمو المقاد بالصادرات التي اقترن بها نجاح التجربة الآسيوية.
وفي الجانب الآخر، النتائج الاجتماعية، اعتمد المقترح معكوس نسبة وفيات الأطفال الرضع و متوسط العمر المتوقع، وبهذا ينسجم مع منهج التنمية البشرية المستدامة. و في التعليم اقتصر على نسبة من أكملوا التعليم الابتدائي لوفرة البيانات.

والآن نتعامل مع مكونين رئيسيين لنوعية النمو، و أربعة عناصر فرعية للمكون الأول أساسيات النمو، و عنصريين للمكون الثاني البعد الاجتماعي. و السؤال كيف ترتب المؤشرات تنازليا لجميع الدول المشتركة في المؤشر. وتوجد طريقتان: الدرجات المعيارية الطبيعية Z Score ، و طريقة أخرى تنسب فرق المشاهدة للدولة المعنية عن المستوى الأدنى إلى الفرق بين الأعلى و الأدنى. ويمكن تحويل البيانات إلى الدرجات المعيارية على اساس:

$$Z\ Score = (X - v) / \sigma$$

حيث : X المفردة أو المشاهدة ، v المتوسط للمتغير المعني، σ الانحراف المعياري. وهكذا تسلسل مستويات الدول لكل متغير بحسب انحراف المستوى عن المتوسط منسوبا إلى الانحراف المعياري. أما طريقة الأدنى - الأعلى فهي أبسط:

$$Z = (X - X_{min}) / (X_{max} - X_{min})$$

X_{min} ، و X_{max} هي المستويات الأدنى و الأعلى على التوالي و X هي المشاهدة أي المستوى الفعلي للدولة. و اختار الباحثون الطريقة الثانية لأنها الأنسب نظرا إلى نمط البيانات أي وجود المشاهدات المتطرفة، حسب رأيهم، و كلاهما يؤدي الغرض في رأينا.
بقيت الأوزان، و ذهبوا إلى التبسيط:

أولا ، ٥٠ بالمائة لكل من أساسيات النمو و البعد الاجتماعي، و المساواة هذه حكم قيمي ، و درج المشتغلون في تلك المجالات على اعتماد الأوزان التحكمية .

ثانيا، بنفس الطريقة يوزع وزن المكون بالتساوي على عناصره، فلكل من العناصر الأربعة في أساسيات النمو الربع. و لكل من التعليم والصحة النصف من وزن الجانب الاجتماعي. و لكل من العمر المتوقع ووفيات الأطفال الرضع النصف من وزن الصحة.

و أجرى الباحثون حساب مؤشرهم على عينة كبيرة من البلدان النامية و الناهضة للسنوات ١٩٩٠-٢٠١١ . و بينوا ان نوعية النمو قد تحسنت لأغلبية البلدان عبر العقدين الماضيين ؛ و هناك تباينا واسعا بين الدول في ما بين مستويات الدخل والمناطق في نوعية النمو، والتقارب بطيء بين البلدان ، حسب تصورهم، ولا يبدو كذلك عند النظر إلى نتائج القياس. وفسروا التفاوت في نوعية النمو بجملة عوامل: الاستقرار السياسي؛ الأنفاق العام المتجه للفقراء؛ الاستقرار الاقتصادي الكلي؛ تطوير القطاع المالي (المصارف و الأسواق المالية...)؛ المؤسسات؛ العامل الاقتصادي الخارجي مثل الاستثمار الأجنبي المباشر. بيد أن التفسير الذي قدموه يحتاج إلى تحقيق لأن البحث لم يعالج بيانات سوى التي استخدمت في تركيب المؤشر.

وعلى سبيل المثال للتعرف على أداء المؤشر، كانت ماليزيا ثم الصين الأولى و الثانية بين ٩٣ دولة

للفترة ١٩٩٠-١٩٩٤، و للسنوات ١٩٩٥-١٩٩٩ ماليزيا و بولندا و الصين صارت رابعة، و للفترة

٢٠٠٠-٢٠٠٤ الصين و لاتفيا و تأخرت ماليزيا إلى الرتبة العاشرة، و للسنوات ٢٠٠٥-٢٠١١ أصبحت بلغاريا الأولى و الصين الثانية و ماليزيا سادسة ، وهذه الحركة بسبب حساسية المؤشر للأداء التنموي و ليس للمستوى المتعين تاريخيا فقط.

وروسيا كانت للفترات المذكورة على التوالي: التسلسل الخامس و العشرين ، ثم الثلاثون ، و بعد ذلك الرابع و العشرون، وأخيرا السابع و العشرون (11 P*).

و ازداد مؤشر أعلى دولة من 0.811 إلى 0.843 و التي تليها من 0.772 إلى 0.842 . و كانت في الفترة الأولى ٦٠ دولة مؤشرها 0.500 فأعلى ، و في الفترة الأخيرة أصبحت ٨٠ دولة مؤشرها 0.500 فأعلى.

و يبدو واضحا أن المؤشر يجمع بين تقييم الجهد التنموي في الاقتصاد و الوضع الذي عليه البلد في الرفاه الاجتماعي . بينما كان مؤشر التنمية البشرية المستدامة تقييما للوضع القائم في سنة القياس من الجهتين الاقتصادية والاجتماعية.

و يساعد هذا المقترح الذي قدمه البحث على إغناء الدراسات التنموية بمؤشرات إضافية ، و في اساسيات النمو يمكن أن يستخدم المؤشر لوحده لتقييم التنمية الاقتصادية.

و ترد على المؤشر ملاحظات كثيرة منها إنه يجمع بين النمو و الوضع المتعين، كما تبين، و لو اتجه إلى النمو أيضا في الجانب الاجتماعي لكان أفضل . ولم يتمكن من الانسجام تماما مع المقدمات عندما تحدثوا عن الأنفاق المتجه نحو الفقراء و التكافؤ. و بهذا يستحسن إضافة مؤشرات التفاوت في توزيع الدخل و مقياس للعناية بالفقراء و هما في نطاق الممكن، على الأقل للدول التي تتوفر عنها بيانات. بحيث يكون المؤشر بمستويين من التفصيل. الأول وهو الحالي للمجموعة الكبيرة من الدول النامية و الناهضة والتي شملها البحث لحد الآن و أخرى يجري إدخالها في النظام . والثاني، لعينة أصغر من البلدان وهو الأوسع الذي يتضمن، إلى جانب المتغيرات في الأول، متغيرات أخرى ومنها التفاوت و استراتيجيات مكافحة الفقر. وفي الحالة الثانية تُضمّن المقاييس الإضافية في الجانب الاجتماعي و ليس الاقتصادي الصرف.

و من جهة أساسيات النمو تتحمل منظومة المتغيرات مناقشة مستفيضة لاختيار الإبعاد و كيفية التعبير عنها بما في ذلك مسألة التنوع في القاعدة الإنتاجية و التجارة الخارجية.

(*) Mlachila, Montfort, Tapsoba, René, Tapsoba, and Sampawende J. A., A Quality of Growth Index for Developing Countries: A Proposal, IMF Working Paper, WP/14/172, September 2014.

(1) Martinez, Marcelo and Mlachila, Montfort, The Quality of the Recent High-Growth Episode in Sub-Saharan Africa, IMF Working Paper, WP/13/53, February 2013.

Stern, Scott, et al, "Social Progress Index 2014," Social Progress Imperative, 2014.